تجربة التدريب على اساليب المحاكاة في ادارة الحكم المحلي العراقي من الدول المتقدمة

م.م.علي عباس عبيد (*)
ا.د. احمد عدنان كاظم(*)
(*) جامعة بغداد –كلية العلوم السياسية
dr.ahmed.adnan@cope.uobaghdad.edu.iq
Ali.a@coplicy.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث:

من الامور المهمة التي تساعد اعضاء هيئات ادارة الحكم المحلية في جميع دول العالم على النهوض بدورهم الفعال والايجابي هو ان يكون لديهم تدريب كافٍ على اساليب المحاكاة في الحكم وتحمل المسؤولية تجاه سكان الوحدة المحلية ، وانطلاقا من كون نظام الحكم المحلي المتمثل باللامركزية السياسية والذي هو جزء من النظام السياسي للدولة العليا، فأنه يستهدف الوظائف الادارية والمصالح الفنية التي تتطلب تنسيقاً على المستوى المحلي ومساهمة من المواطنين ومؤازره من السلطات العليا لتجعلها أكثر فاعلية ، وبما ان القاعدة الاساس في تولي السلطة لأغلب ادارة مؤسسات الانظمة السياسية تنطلق من التدرج الهرمي للسلطة من المحليات الصغيرة وصولا الى هرم النظام السياسي بأكمله، وقرب هذا النظام من المواطنين المحليين ؛ فأنه يتحقق بالمشاركة الشعبية والرقابة الشعبية وما سواها من المفاهيم المحلية ، والتي ابرزها تكمن في التدريب على اساليب المحاكاة في الحكم كجزء اساس من الأهداف التي يسعى لتحقيقها نظام الحكم المحلي الذي يقرر بمقتضى ذلك الوسيلة القانونية المنصوص عليها سواء أكان دستورياً أم قانونياً بقصد تحديد مسؤوليات ممارسة العمل السياسي في الدولة ، لاسيما وأن هذا الأسلوب يُعّد جزءًا من مدرسة تعليم وتعلم ممارسة الديمقراطية وتنشئة التربية السياسية للمواطنين عموماً ، فكما أن المدرسة تحتاج الى معلمين وطلبة في تطبيق اهداف المؤسسة التربوية ، فكذلك الامر بالنسبة للحكومات المحلية ، ففي كل مجتمع تتفاوت حدود الكفايات والمؤهلات وينعكس ذلك على تشكيل المجلس المحلي للحكم ، وبذلك يتضاعف عدد الكفايات والمؤهلات السياسية والادارية في المجتمعات المحلية ،لتبرز العناصر الصالحة للقيادة وتستمر المجالس المحلية المنتخبة في اداء رسالتها ومهماتها الخدمية العامة في إعداد المواطنين لتولي السلطة المحلية وارساء قواعد الديمقراطية السلمية السليمة والميتقرة على حدٍ سواء ، وبين هذا وذاك نلحظ ان المجتمعات المتقدمة اهتمت هي الاخرى منذ مدة طويلة بهذا الجانب أكثر من اهتمام الدول النامية نفسها، والتي تعاني من مشكلات عدة تتعلق بالتخلف والجهل والفقر وما سواها من مشكلات، مما أثر سلبا في الأهداف التي يسعى لتحقيقها نظام الحكم المحلي نفسه حاذراً ومستقبلاً .

الكلمات المفتاحية: الحكم المحلي، المجالس المحلية، التدريب على أسلوب المحاكاة.

المقدمة:Introduction

اصبح من المتفق عليه اليوم، أن نشر التعليم والتعلم والتدريب على المحاكاة في ادارة المؤسسات في الدولة من ابرز المؤشرات الدالة على تقدم المجتمعات الانسانية وتحضرها ومن ثم استقرار أدائها المؤسسي، وعلى ذلك الأساس بات التنافس بين الدول في مجال نشر التعليم وتحسين فرص تقديمه وتوسيع نطاق خدماته هو المؤشر الحقيقي على نجاعة أسلوب محاكاتها في التدريب على التعليم ، ونظراً لما يمر به عالمنا المعاصر من صورة تكنو معلوماتية سريعة ومعقدة وشاملة التطور في جميع مجالات الحياة في مجتمعات المعاصرة، بات التغيير المتسارع أيضاً السمة الغالبة لعالم اليوم حتى اطلق عليه بعصر ما بعد العولمة الجديدة ، مجتمع المعرفة ... وهكذا .

وبما أن التدريب والتعليم الركيزة الاساسية للتنمية، لذا فأن اساليب المحاكاة الحكم والتدريب عليها يعد من المتطلبات الضرورية والتي واجهت تحديات ومتطلبات اهمها وجود ادارة سياسية واضحة المعالم تتجسد في الممارسة الديمقراطية والفعل المؤسسي والتي ستربي الناخبين والمرشحين تربية سياسية صالحة كونهم من ينتخبون اعضاء مجالسهم المحلية وانتخاب ممثليهم في البرلمان والمشاركة في المناقشة ولغة الحوار السليم البعيدة عن الصخب والحوارات الجانبية والدعاية السياسية ؟ مما تدفع بالمجتمع الى التعود على احترام اراء الاخرين ، وكذلك فتح مدارس ومؤسسات متخصصة لتدريب العاملين وتأهيلهم في إدارة هذه المجالس كما هو حال الدول المتقدمة، الا ان وضع العراق والاحداث التي مر بها تختلف جذرياً ؛ بسبب الانتقال نحو اللامركزية السياسية والإدارية في تفويض سلطة اتخاذ وصنع القرارات للمستويات الدنيا في المؤسسة، على عكس المركزية السياسية والإدارية التي تعني الاحتفاظ بقوة السلطة في المؤسسة الاعلى واحتكارها لشخص أو أشخاص بعينهم ، مما دفع الحاجة الى وجود قادة اداريين ومؤسسات كفؤة قادرة على ادارة هذه المجالس وتدريب اعضاءها على المحاكاة والفعل المؤسسي في النوع الثاني من الإدارات (اللامركزية السياسية والإدارية) .من هنا جاء البحث ليبين المقاصد من التدريب على اساليب ادارة الحكم المحلي وماهي القيود التي تواجه هذه العملية ؟ وكيف يمكن تجاوز المشكلات والصعوبات في حالة تطبيق المحاكاة مع الاشارة الى تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

اهمية البحث : Research Importance

تأتي اهمية البحث في ان المجالس المحلية تشكل القاعدة الاساس في اي مؤسسة ينطلق من خلالها المسؤولين في التصدي للمراكز العليا في الدولة كالمجالس النيابية في الحكم أو التنفيذية وما سواها من إدارات، من هنا تأتي اهمية التدريب على اساليب الحكم المحلي كونها تشكل دعامة اساسية في البناء الديمقراطي التشاركي - الاندماجي السليم مع العمل على وفق نموذج المحاكاة ، لذلك بحثت الدراسة في أبعاد ذلك النموذج في المحاكاة كونه البديل الذي مكننا أن نحاكي معه التجربة بالمقارنة مع أي نظام سياسي أو محلي تجري الإدارة فيهما بفاعلية ومؤسساتية كما هو الحاصل في نماذج متقدمة من الدراسة في عالمنا المعاصر في الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا وما سواها من الدول المتقدمة على حدٍ سواء .

اشكالية البحث: The problem of searching

تنطلق اشكالية البحث في ان مجالس المحافظات في العراق تعاني من قيود تنظيمية وفنية وادارية ويأتي في مقدمتها التدريب على اساليب المحاكاة في ادارة الحكم المحلي كي تتولى دورها الحقيقي في إدارة المجالس ومحاولة تجاوز الاشكاليات الصعبة من طريق الاجابة على التساؤلات الآتية :-

١- ماهي اسباب ضعف التدريب والتعلم على اساليب المحاكاة في ادارة الحكم المحلي ؟

٢- ماهي اسباب عدم معرفة اغلب اعضاء هذه المجالس بالقانون الاداري والتدرج الهرمي للسلطة ؟

٣- هل توجد ثقافة قانونية وسياسية كافية لأعضاء هذه المجالس ، كما هو الحال في الدول المتقدمة بشأن فهمها لأساليب محاكاة تجربة الحكم وتطبيق نظام اللامركزية في التدريب والتعليم وما سواه ؟

فرضية البحث: Research Hypothesis

ان الواقع العملي لنظام اللامركزية المحلية في ظل التشريعات التي نظمت عملها يشير الى ان مجالس المحافظات في العراق تعاني نقصاً كبيرا من القادة الاداريين الكفؤيين، إذ تتجسد في نقص الخبرات وقلة عدد المختصين وانخفاض مستوى كفاءة موظفي المجالس والوحدات المحلية وادارتها ، نتيجة نقص التدريب الكافي في اعداد القيادات المحلية مع قلة وجود التكنوقراط وانعدام وجود آليات مؤسسية متماسكة ورصينة في توظيف العاملين بهذه المجالس نفسها، مما انعكس ذلك على طبيعة العلاقة الطردية بين السلطة الاتحادية والهيئات المحلية. اذ كلما قويت العلاقة كلما ازدادت فاعلية تطبيق اسس النظام اللامركزي به بشكله السليم ، وكلما ضعفت أو انعدمت أسس هذه العلاقة ادى ذلك الى الابتعاد عن اسس وقواعد النظام اللامركزي مع تراجع مستوى تطبيق التدريب على المحاكاة .

منهجية البحث: Research Methodology

نظرا لأهمية بحث موضوع العلاقة وما يحدث بينهما من تداخل وتفاعل فقد جرى استعمال المنهج النظمي التحليلي القائم على تحليل تداخل وتفاعل الكل والجزء وكون التدريب على اساليب المحاكاة في ادارة الحكم تشكل جزء من اركان نظام اللامركزية الادارية ويتفاعل مع معالجة القيود الفنية والادارية وعلى وفق النصوص الدستورية والقانونية النافذة ، مما يخلق حالة من التعاون والتداخل في ذلك، مع الاستعانة بالمنهجين الوصفي والمقارن في البحث .

هيكلية البحث: Research Structure

انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة ضمن مبحثين بحث الاول في الحكم المحلي والمجالس المحلية ضمن اساليب التشكيل والفاعلية ، إذ جاء المطلب الاول ليبحث في التعريف بالحكم المحلي والمحاكاة ، أما المطلب الثاني فقد بحث في المجالس المحلية واساليب تشكيلها وفاعليتها . في حين بحث المبحث الثاني في اساليب تدريب اعضاء المجالس المحلية في الدول المتقدمة والعراق المطلب الاول بحث في تجربة الدول المتقدمة في تدريب اعضاء مجالسها المحلية ، والمطلب الثاني بحث تجربة الحكم المحلي في العراق لإعداد مقاربة للمحاكاة مع نماذج الدول المتقدمة من اجل تنمية وتدريب اعضاء المجالس المحلية.

المبحث الاول: الحكم المحلي والمجالس المحلية اساليب التشكيل والفاعلية في المحاكاة

The first topic

Local government and local councils, methods of formation and effectiveness in simulation

ان مرحلة ما بعد احتلال العراق التي جرت منذ عام ٢٠٠٣ حملت العديد من الاشكاليات في المفاهيم التي لم يألفها المجتمع المتعدد المتنوع لهذا البلد ، إذ ظهرت لنا مفاهيم عدة ابرزها اللامركزية السياسية والادارية والمجالس المحلية التي رسمت شكل جديد للدولة بطريقة اوسع من السابق بعد ما كان يقوم نظامها على اساس مركزي شديد التقسيم الإداري **(سليمان الطماوي : ١٩٨٩ , ص٥٥)**، أما في وقتنا الحاضر فأن الدولة باتت قائمة على أساس مركزي وغير مركزي في إطار النظام الفيدرالي المطبق منذ ذلك الوقت، إذ يتميز النظام المركزي بتركيز عالي للسلطات الإدارية كافة بيد الرئيس الإداري الأعلى في العاصمة المركزية , وهو رئيس الجهاز التنفيذي (الوزير أو رئيس الحكومة) الذي يشرف على جميع المرافق العامة الوطنية منها والمحلية معاً، وربما الاستناد إلى اساس غير مركزي من حيث توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة التنفيذية وهيئات عامة مستقلة , إذ تقوم إلى جانب شخص الدولة , بوصفه أبرز الشخصيات المعنوية العامة على الإطلاق، وبظهور هذه المفاهيم بدأ الاعتقاد ان العراق سيتجنب الكثير من المشكلات التي يتصور انها موجوده بفعل المركزية الشديدة في ادارة الدولة ، لذا جاء بحثنا في مطلبين عن الحكم المحلي ومقوماته واهدافه , ومن ثم البحث في المجالس المحلية واساليب التشكيل والفاعلية في المحاكاة .

المطلب الاول : الحكم المحلي ومقوماته واهدافه .

المطلب الثاني : المجالس المحلية واساليب التشكيل والفاعلية.

المطلب الاول الحكم المحلي ومقوماته

The first requirement

Local government and its components

يمكننا القول بأن الحكم المحلي من المفاهيم التي تستحق البحث والتقصي والتحليل عن طريق الآتي:-

First - local government: اولا – الحكم المحلي :

ظهر الحكم المحلي في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين نتيجة التوسع الكمي لوظائف الدولة الحديثة وواجباتها من ناحية والتوسع الكيفي في حقوق المواطنين من ناحية اخرى، فهو يركز على دور المواطنين في حكم وادارة شؤونهم بأنفسهم سواء بطريقة اجتماعات المواطنين او بطريقة المجالس المحلية التي تقوم على اساس تمثيلهم ، فالعبرة تتمثل بدور المواطنين في حكم وادارة شؤونهم المحلية والذين هم ادرى بها عما سواهم ، وهذا هو الاسلوب الاداري للحكم المحلي كما هو الحال في الحكومة الامريكية التي يطلق عليها بالإدارة الامريكية في حين الرئيس الامريكي يمتلك الى جانب سلطاته التنفيذية سلطات تشريعية وقضائية.(**سمير محمد عبد الوهاب، ٢٠٠٩،ص ١٩**) وهناك من يرى أن الحكم المحلي اسلوب من اساليب اللامركزية السياسية ، اذ يمثل التطبيق العملي لها ولا يمكن تصور وجوده الا في الدول الفيدرالية التي تتوزع فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين السلطات الاتحادية المتواجدة في العاصمة والولايات أو الاقاليم **(سامي حسن نجم، ٢٠١٣ ، ص ٩٤)** ، اما ابرز التعاريف الواردة عن الحكم المحلي فهي

جاءت على وفق تحليل وفهم الباحثين المختصين ، ويمكن الاخذ بتعريف (جورج بلير) اذ عرف الحكم المحلي بأنه (أي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينه مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة مع شخصية قانونية مستقله وسلطة تعمل على تقديم الخدمات العامة تتمتع بقدر من الاستقلال وسلطة قانونية لجباية جزءا على الاقل من ايراداتها)(**GeorgeS.Blair.1986.p14**) ، فضلاً عن التعريف الذي حدد أبعاده في كونه (الاسم الجماعي الذي يطلق على المؤسسات التي لا يوجد بينها وبين الجمهور حكومات اخرى ، وعلى الرغم من وجود عامل مشترك بينهم الا انها تختلف من حيث الحجم والعدد والغرض والتركيبة)(**راؤول بليندنباخر ، شاندرا باسما ، ٢٠٠٧ ، ص ٣)** ، ووفقا لما جاء في التعاريف أعلاه ، لاحضنا بانها حددت جملة من عناصر الحكم المحلي وابرزها (الطابع المؤسسي ، المساحة الجغرافية للسكان ، التنظيم السياسي للمؤسسة ، الشخصية القانونية ، تقديم الخدمات وجباية الضرائب)(**نقلا عن سارة عبد مسلم حول ، ٢٠١٩، ص ٧) .**

ثانيا – مقومات الحكم المحلي:

Second - Components of Local Government:

يتأثر الحكم المحلي بمجموعة من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية من دولة لأخرى ، مما يعكس ذلك التباين والاختلاف في تطبيق انظمة هذا الحكم من اقليم لآخر ، وعليه فأن ابرز اركانه تتمثل في :-

١- **الاعتراف بوجود مصالح محلية:** والمقصود بالمصلحة هو اللفظ المرادف لمصطلح المرفق العام فالمصلحة العامة سواء كانت قومية او محلية يراد بها المرافق العامة(**سامي حسن نجم، ٢٠١٣ ، ص ١٠٧)** ، ويقصد بالمرافق العامة لكل خدمة أو مصلحة تؤدى للجمهور بنظام ثابت معروف سواء أقام بهذه الخدمة شخص بمفرده أو جماعة أو شركة أو اي منظمة حكومية أو غير حكومية أيضاً **(منير محمود الوتري بغداد ، ١٩٧٦،ص٥)** والمرافق والمصالح العامة تكون على نوعين هما: **(مازن ليلو ماضي،٢٠١٣،ص ١١٣)**

أ- **مرافق أو مصالح عامة قومية:** وهي المرافق التي يشمل نشاطها كل اقليم الدولة كمرفق الدفاع والأمن والصحة ...

ب- **مرافق أو مصالح عامة محلية:** المرافق التي يتعلق نشاطها بتقديم خدمات لمنطقة محددة ويعهد بإدارتها الى الوحدات المحلية كمرفق النقل او مرفق الكهرباء وغيرها من المرافق التي تشبع حاجات محلية.

٢- **استقلالية الهيئات المحلية في ادارة الشؤون والمصالح المحلية** :

ان الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة لامعنى له دون وجود هيئات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري في تحقيق المصالح المحلية وتعرف الشخصية المعنوية بأنها اعتراف القانون بالشخصية القانونية لمجموعة من الاشخاص أو الاموال بهدف تحقيق اهداف مشتركة وتتنوع الى نوعين هما شخصيات معنوية خاصة كالشركات والجمعيات، وشخصيات معنوية عامة كالدولة والمحافظة . كما أن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية الادارية ولحماية مصالحها القانونية ويترتب على منح الشخصية المعنوية نتائج أبرزها هو تمتع الشخص المعنوي بذمة مالية مستقلة - اهلية الشخص المعنوي في التقاضي-احقيته في ابرام العقود-قبول التبرعات والهبات والوصايا **(ماجد راغب الحلو ، ب.س.ن ،ص٩٥).**

أما الاستقلال الاداري فهو احد النتائج التي تترتب على منح الوحدة الادارية الشخصية المعنوية ومع وجود الاجماع من قبل الفقهاء عليه فهناك طريقتين الانتخاب أو التعيين في اختيار اعضاء المجالس المحلية، في حين يكون الاستقلال المالي بمنزلة استقلال هيئات اللامركزية الادارية ماليا، ليمكنها من تنفيذ مشاريعها وقرارتها التنموية من دون الحاجة إلى موافقة السلطات الاتحادية ، في حالة ما إذا كان التمويل من خلالها ، كما أنه لامعنى من تمتع الهيئات المحلية بالاستقلال الاداري ما لم يتوافر لديها الاستقلال المالي والقدرة على تحويل هذا المبدأ من الناحية النظرية الى تطبيق على ارض الواقع عملياً ، ويتجسد هذا الاستقلال في ضرورة وجود موازنة خاصة بالهيئة اللامركزية التي تتميز عن موازنة الدولة العامة ، إذ تتشكل من ايرادات ونفقات هذه الهيئة وذلك يساعدها على اتخاذ قرارات ومباشرة اعمالها وهي مقتنعة بأهميتها واحتياجاتها وتتمثل الموارد المالية المحلية المتحصلة من طريق الضرائب المحلية ، الرسوم المحلية، ايرادات الاملاك العامة للمجالس المحلية ،القروض ، الاعانات الحكومية، والتبرعات وما سواها من موارد **(محمد علي الخلايلة،١٩٩٥، ص ١٠٧)**

٣- خضوع الهيئات المحلية لرقابة السلطة الاتحادية :

ان الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات المحلية ليس استقلالا مطلقا وإنما يبقى للسلطة الاتحادية حق الرقابة والاشراف على هذه الهيئات ضمانا لوحدة السياسة العامة للدولة وللتأكد من ان الخدمات المختلفة تؤدى لسكان الوحدة المحلية بكفاءة ومساواة . **(نفس المصدر، ص ٥٣)** إذ تلجأ الكثير من الدول الى رقابة الحكومة الاتحادية على اعمال ادارة المحليات وذلك لما لها من اهداف عدة تسعى لتحقيقها كما سيأتي بيانها لاحقا ، كما تقوم السلطة الاتحادية برقابة قانونية على اعمال السلطة المحلية (مجالس المحافظات) وعلى معيار واحد وهو القانون ، بمعنى أنها تراقب مدى التزام السلطات المحلية بالقوانين والانظمة النافذة(**هاني علي الطهراوي ،٢٠٠٩ ، ص ١٤٧).**

المطلب الثاني

المجالس المحلية واساليب التشكيل والفاعلية في المحاكاة

The second requirement

Local councils, formation methods, and effectiveness in simulation

بات الحكم المحلي يجسد الديمقراطية على أوسع نطاق، كما أن الديمقراطية السياسية تكون نظاماً غير واضح المعالم اذا لم تصاحبها ديمقراطية محلية مطبقة على أرض الواقع فعلياً ؛ لأن اهتمام الافراد بالشؤون العامة هو جزء من الاهتمام بالشؤون الاقليمية والمحلية على حدٍ سواء**(حنان عبد القادر خليفه ، ٢٠١٦،ص ٣٧)** ، وبذلك منح الحكم المحلي السكان المحليين المشاركة الفاعلة في ادارة شؤونهم الخاصة من خلال ممثليهم في المجالس المحلية التي يتم انتخابها من قبلهم لغرض اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحهم المحلية ، وعليه سنتناول في هذا المبحث ما يلي :-

اولا – المجالس المحلية :First - local councils

تُعّد المجالس المحلية من أبرز مقومات قيام الحكومات المحلية هو وجود مجالس محلية منتخبة تمثل المواطنين في ادارة مصالحهم المحلية ضمن رقعة جغرافية محددة ، بمعنى أن تكون هناك مصالح خاصة بإقليم معين أو منطقة معينة تختلف عن المصالح الوطنية فما يهم إقليما معينا لا يهم ولا يعني بالضرورة الدولة كلها(**علي خطار شنطاوي،٢٠٠٢ ، ص ٩٩)** لذلك فأن المجالس المحلية تمثل

حلقة الوصل بين السكان المحليين والحكومة الاتحادية، ونظراً لأهميتها فقد تعددت التعاريف بخصوصها اذ انها عرفت بأنها جهاز مكون من مجموعة من الافراد توكل اليهم مسؤولية وضع السياسات المحلية وتتولى مسؤولية الاشراف على توجيهها(**محمد محمد بدران ،١٩٨٣ ، ص٢٥**) ، فضلاً عن كونها هيئات تقوم بمسؤولية تمثيل الادارة العامة للمجتمعات المحلية ولها سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بوحداتها وسلطة الرقابة على اعمال الدوائر المحلية وفقاً للاختصاصات المخولة لها في الدستور والقانون ضمن حدودها الجغرافية والاقليمية(**محمد محمود الطعامنة، ٢٠١٣ ، ص١٥**).

ثانيا – اساليب التشكيل والفاعلية في المحاكاة :

Second - Methods of formation and effectiveness in simulation:

تختلف اساليب تشكيل المجالس المحلية كما اشرنا سابقا من دولة لأخرى تبعا لاختلاف انظمة الحكم المحلي وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن جميع هذه الانظمة لا تخرج عن احد الاساليب الاتية :-

١-**اسلوب الانتخاب المباشر:-** وفي هذا الاسلوب يجري انتخاب اعضاء المجلس المحلي مباشرة من قبل سكان الوحدة المحلية ويجب ان يكونوا من الاشخاص الذين رشحوا انفسهم للانتخابات المحلية وتنطبق عليهم شروط الترشيح ، وهذا الاسلوب يحقق بعض المزايا ، ومنها ان المجلس المحلي سيكون الأقرب الى السكان الذين انتخبوه واكثر تعبيرا عن اراداتهم، كما يتمتع المجلس المحلي بدرجة عالية من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المحلية وكما يدعم المفاهيم الديمقراطية ويكرس عملية الرقابة الشعبية (**ايمن عودة المعاني٢٠١٣، ص٣٥**) وبما ان اللامركزية الادارية تعد تطبيقا للمبدأ الديمقراطي لذلك فأن الانتخاب هو الوسيلة الاساسية التي عن طريقها يتم تكوين المجالس المعبرة عن ارادة الوحدة المحلية.

٢-**اسلوب الانتخاب غير المباشر:-** اذ يتم تشكيل المجلس المحلي وفق هذا الاسلوب في مرحلتين، الاولى يجري بها انتخاب اشخاص بصفة مباشرة والثانية يقوم هؤلاء المنتخبون بانتخاب اعضاء المجلس المحلي ويعمل هذا الاسلوب في الحد من تكاليف الانتخابات الواسع الذي تهدر عليه الاموال الطائلة (**المصدر نفسة، ص٣٧**)

٣-**اسلوب المزج بين الاختيار والانتخاب:-** ويقوم على اساس ملء عدد مقاعد المجلس المحلي عن طريق الانتخاب المباشر من قبل السكان المحليين وهؤلاء الاعضاء الذين يتم انتخابهم يختارون العدد المتبقي من الاعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة على اسس تنظيمية وتقويمية كما انه يوفر اعضاء كفؤيين لأن اختيارهم يتم من قبل السكان المحليين.

٤-**اسلوب التعيين:-** إذ ينطلق من محاولة تجنب الدولة والسكان المحليين الكلفة المادية الزائدة والتعقيدات بدافع ان بعض المجتمعات المحلية لا تكون بالمستوى الذي يؤهلها لحسن انتخاب من يمثلها في المجالس المحلية نتيجة نقص الوعي السياسي لهذه المجتمعات ، ولهذا تقوم السلطة المركزية بتعيين اعضاء المجالس المحلية بمعرفتها وذلك؛ لأن المجتمع المحلي غير مهيأ بطبيعته لتطبيق نظام اختيار اعضاء المجالس المحلية بطريق الانتخاب وذلك بسبب ضعف المستوى التعليمي للناخبين وسيادة النظام القبلي والعشائري على المستوى المحلي، مما يؤدي الى عدم فعالية الانتخاب كما ان اختيار اعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخاب لا يؤدي الى انتقاء الاكفأ اداريا وبذلك تحرم المجالس المحلية من الكفاءات

المتخصصة فالاختيار بالانتخاب غالبا ما يقوم على ما للمرشحين من مكانة سياسية واجتماعية او اقتصادية وليس على ما يتمتعون به من خبرة وتخصص(**محمد محمد بدران، ص٣٢)**

٥-**اسلوب المزج بين الانتخاب والتعيين:-** هذا الاسلوب يتم من خلال انتخاب اعضاء المجلس المحلي من قبل السكان المحليين ، ويتم تعيين العدد المتبقي من الحكومة الاتحادية بهدف ضمان الحصول على اشخاص مؤهلين قادرين على تقديم افضل الخدمات للسكان المحليين .
اما فاعلية المجالس المحلية فأنها تتمثل بالعديد من المجالات، وفي مقدمتها يأتي المجال الاداري من حيث قدرته على انجاز معاملات سكان الوحدة الادارية وتشخيص المشكلات ومعالجتها بالسرعة الممكنة، فضلا عن تبسيط الاجراءات وتقليص الروتين والبيروقراطية المكتبية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ،والتعاون بين الوحدات المحلية لتوحيد رؤية مشتركة في تطوير المجتمع المحلي بكافة اطيافه ومذاهبه، وكذلك المجال السياسي الذي يتمثل في تجسيد الديمقراطية بإتاحة الفرص لمشاركة المواطنين في الانتخابات المحلية ،ومن ثم صنع القرارات المحلية الخاصة بهم وقدرة المجلس المحلي تخريج قيادات مستقبلية في مجال التشريع والتنفيذ على المستوى الوطني لهم الخبرة في ممارسة العمل السياسي، ناهيك عن المجال الاجتماعي الذي يتمثل بدعم الروابط الروحية بين افراد المجتمع المحلي وتطوير روح المواطنة لدى ابناء الوحدة الادارية من خلال استشعار الفرد بأهميته في التأثير واتخاذ القرارات المحلية وتنفيذها وايجاد فرص عمل للمواطنين في مناطق سكناهم والتي تسهم في الحد من هجرتهم الى العاصمة او المدن الكبرى ، فضلا عن وجود المجال الاقتصادي المتمثل بالتمويل المحلي والذي يقلل من اعباء المجالس المحلية واعتمادها على مصادر الحكومة الاتحادية من حيث وجود مصادره المتمثلة بالضرائب والرسوم والايرادات العامة والاعانات ... والمساهمة في تشجيع المشروعات الاستثمارية وتحقيق الارباح بما يخدم سكان هذه الوحدات المحلية(**ايمن عودة المعاني١٩٩٦، ص٣٦ وكذلك (محمد صلاح بديع ،١٩٩٦ ، ص٣٦).**

اذاً يتضح مما تقدم بهذا المبحث ، أن الحكم المحلي والمجالس المحلية تمثل القاعدة الاساس التي تنطلق منها القيادات المحلية والاعضاء للمجالس النيابية كما ان وجود ذلك يتطلب وجود كيان محلي مستقل وذو شخصية معنوية واستقلال اداري ومالي يمكنها من تحقيق اهدافها وفق الدستور والقانون .

المبحث الثاني

تدريب أعضاء المجالس المحلية على المحاكاة في ادارة الحكم المحلي

The second topic

Training of local council members on simulation in local government administration

ان الهدف الاساسي لقيام نظام اللامركزية هو تشريع القوانين والتعليمات والاوامر والتي تستند على كادر كفوء ومتخصص للقيام بالوظائف الموكلة إليها ، ولبناء دولة القانون والمؤسسات على اسس موضوعية ومهنية بعيدة عن المحاصصة الحزبية والقومية مما يستدعي ذلك اعادة النظر في الكثير من المسائل الامنية والقوانين والانظمة والمناهج التربوية والتعليمية والتقدم بالمجال الفني والتقني والعلمي **(محمد ابو سعود،١٩٨٥ ، ص ٥٨)**، وبما ان المجالس المحلية المنتخبة تمثل القاعدة الاولى للديمقراطية ، لذا سعت اغلب الجماعات السياسية وخصوصا في الدول المتقدمة على تركيز جهودها في الانتخابات

المحلية لانها تعتبر مدخلاً للوصول الى المجالس الوطنية وطريقا للوصول الى السلطة السياسية **(فائز عزيز اسعد، بغداد ، ٢٠٠٥)**، من هنا بحث هذا المبحث في مطلبين :-

المطلب الاول

تجربة التدريب على المحاكاة في الدول المتقدمة

The first requirement

Simulation training experience in developed countries

ان واحدة من أبرز مهام الحكومة الديمقراطية هو تطبيق اللامركزية الادارية وتحميل المسؤولية للحكومات المحلية والبلدية على ان تعمل على تنفيذ ما ترسمه لها الحكومة الاتحادية ضمن خطة التنمية المقررة **(عبد المنعم فوزي، ١٩٦٤ . ص٧٩٩)** ، كما ان المشاركة السياسية تعد قاعدة لنظام الحكم المحلي والمتمثل في اتخاذ السكان المحليين القرارات المحلية انطلاقا من مبدأ حكم الناس أنفسهم بأنفسهم في ادارة الخدمات والمشاريع الانمائية **(محمد محمود الطعامنة، ص١٥)** ، وعليه يمكننا البحث في الاتي:-

اولا- تجربة الولايات المتحدة الامريكية :

First - the experience of the United States of America:

اخذت الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق النظام الرئاسي في الحكم وهي مرحلة الاتحاد الفيدرالي والتي بدأت عام ١٧٨٧م بصدور الدستور الاتحادي اذ عقد المؤتمر الاتحادي في ٢٥ أيار عام ١٧٨٧م في مدينة فيلادلفيا والذي يعد من أهم المؤتمرات في تاريخ أمريكا كونه أول مؤتمر نتج عنه الدستور الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية **(ضياء صالح مهدي العطار،٢٠١٨ ، ص ٥٠٤)** ، ويتميز هذا النظام باستقلالية المؤسسات الدستورية في ممارسة سلطاتها وتطبيق الفيدرالية في تقسيم ومشاركة السلطة المخولة بنص الدستور بين حكومة الاتحاد والولايات **(لاري الويتز١٩٩٦ ، ص ٢٩)** ، وابرز ما يتميز به النظام الامريكي هو أنه يعمل على تدريب قيادات سياسية وادارية جديدة قادرة على تولي زمام الحكم في أية ظروف ويعطي للمواطن المزيد من الفرص لتولي مهام حكومية**(صوالح زينب ، ٢٠١٧ ، ص٤٠)**، وكذلك من مميزات هذه التجربة أنها تعد مسؤولية التعليم والتدريب من اختصاص كل ولاية وذلك من خلال المجالس التربوية ، اذ ان لكل منطقة مدرسية مجلس خاص له مطلق الحرية بإدارة شؤون المدرسة التابعة له وتمتد صلاحية هذ المجلس في فرض ضرائب محلية للإنفاق على المدارس وفقاً لاحتياجاتها المالية **(سليمان نجدة ابراهيم، ١٩٩٨، ص ٢٨٩)** اما تمويل هذه المدارس لتدريب واعداد القادة فأنه يتم بصورة كبيرة من اموال الضرائب وتحدد اوجه انفاقها بالطريقة التي تراها مناسبة والبحث عن التخصيصات المالية كمصدر خارجي في زيادة الموارد المالية لغرض التغيير والتطوير(**عبد الكريم نهى حامد، ١٩٩٧، ص١٣٧**) ، ومما تقدم نجد ان النموذج الامريكي في تدريب القيادات المحلية واعدادها لتولي المسؤولية في الولايات او المقاطعات ينطلق من وجود مدارس خاصة للتدريب بإتباع برنامج الاصلاح المدرسي للمؤسسات والذي يؤكد وجود علاقة قوية تتسم بالفاعلية والشمول بين المدرسة والمجتمع المحلي والمؤسسات العامة.

ثانيا- تجربة المملكة المتحدة :

Second - the experience of the United Kingdom:

مما لا شك فيه ان بريطانيا تعد من اقدم الدول التي تبنت نظام الحكم المحلي مما لها خبرة واسعة في مجال التعليم والتدريب لأعضاء المجالس المحلية ،اذ اتجهت الى طريقة تدريب المواطنين الاداريين وتعليمهم واجبات السلطات المحلية نظرياً وعملياً، من حيث وجود مدارس لتدريبهم في مختلف الحقول الادارية والمالية والقانونية ، وتخرج منها الاف الموظفين وما زالت هذه المدرسة تنظم دورات تدريبية لموظفي الحكومات المحلية سنوياً لزيادة معلوماتهم واطلاعهم على الامور الادارية والمشاكل التي تعترض سبيل السلطات الحكومية عند التطبيق وبهذه الطريقة تمكنت بريطانيا من حل مشاكل نقص الجهاز الاداري لتنفيذ واجبات الحكومة المحلية واصبحت تجربة ناجحة لباقي الدول الاوربية الاخرى(**محمد فائق محمود ،٢٠٠٧،ص٣٤**)، أما عن تمويل هذه البرامج التدريبية فأنها تأخذ بفكرة التفويض المالي أي بمعنى التوزيع العادل للموارد المالية على المدارس الخاصة وحرية استقلال هذه المدارس في استخدام هذه الموارد وبذلك فأنها تقوم على اساس المشاركة بين السلطة الاتحادية (وزارة التعليم ووزارة الاعمال والابتكار والمهارات البريطانية) وبين السلطات التعليمية المحلية وذلك من خلال المنح المالية والاعانات المركزية الخ من مصادر التمويل المحلية ...(**بيومي محمد غازي ،٢٠٠٧ ، ص٣٠**).

المطلب الثاني

تجربة التدريب على المحاكاة في العراق

The second requirement

Simulation training experience in Iraq

ان الطبقات الحاكمة في الدول النامية تستخدم الوظيفة العامة لتعزيز حكمها وسلطتها، ولذلك من غير المحتمل بالنسبة لهؤلاء الافراد المرتبطين بالسلطة ان يتنازلوا عنها لصالح الوحدات المحلية ، ولكي يجري تهدئة الطبقات الدنيا فقد يكون من الضروري ممارسة بعض مظاهر الديمقراطية المحلية (**محمد محمود الطعامنة، ٢٠١٣، ص١٢**) ، وهذه الاخيرة لا تتكامل دون ان يكون هناك دوراً للمجتمعات المحلية في ادارة شؤونها فلا يمكن تصور وجود حكم محلي في دول لا يؤمن نظامها السياسي بالديمقراطية(**مجموعة باحثين، ٢٠١٧-٢٠١٨ ، ص٤٥**) إذ يعاني نظام الحكم المحلي في العراق من معوقات عديدة من حيث تزايد الفوارق الاجتماعية بين المناطق المحلية والموارد المالية والبشرية للوحدات المحلية من منطقة لأخرى والافتقار لأصحاب الخبرات والكفاءات العلمية والقيادات المحلية(**غنيم عثمان، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٥**)، فضلاً عن آفات عديدة تعاني منها المجالس المحلية في العراق منها منظومة الفساد والبيروقراطية وتعدد جهات الرقابة وضعف ثقافة المجتمع المحلي وقلة الموارد وضعف البناء الاقتصادي وكذلك وجود افات فنية تتجسد في نقص الخبرات وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الادارة المحلية وقلة عدد المختصين(**فرح ضياء حسين٢٠١٦،، ص٣٦**)، وجميع ذلك ينعكس على اداء الخدمات المحلية لأبناء الوحدة الادارية ونقص التدريب والأجهزة اللازمة لأعضاء المجالس المحلية والموظفين الفنيين والاداريين وقلة عقد المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والمناقشات الحرة والزيارات الميدانية لاكتساب الخبرة والمهارة(**يوسف الحسن،١٩٧٥،ص٢٩٨**)، كما تعاني مجالس المحافظات في العراق من انعدام وضعف مستوى الخبرة الفنية الادارية

والمستوى العلمي والثقافي وقلة وجود التكنوقراط وعدم وجود آليات رصينة يتم الاعتماد عليها في توظيف العاملين في هذه المجالس(**علي عبد الرزاق الخفاجي،٢٠١٤،ص ١٦٢**)، وان احد المشكلات الرئيسية في مجال الادارات المحلية تلك التي تواجهها المجتمعات التي تتبنى النظام اللامركزي من افتقادها للخبرة والكفاءة في اداء الواجبات الملقاة على عاتقها فهناك مشاريع عديده ينبغي ان يخطط لها من جانب هذه المجالس المحلية ، فضلا عن مراقبة المشاريع المالية والادارية وانعدام الوسائل الفنية يشكل عبئا على القادة المحليين في تحقيق هذه المشاريع مما يؤدي الى فشل تطبيق النظام اللامركزي ومستوى تقديم الخدمات للسكان المحليين(**حيدر الفريجي، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٧**)، ومن الاخطاء التي أثقلت اعمال مجالس المحافظات هي عدم معرفة أغلب اعضائهم بالقانون الاداري والتدرج الهرمي في السلطة وكذلك عدم معرفة موقعهم من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا ناتج عن خللين اذ لا توجد الثقافة القانونية الكافية لأغلب اعضاء هذه المجالس وعدم اشراكهم في دورات خاصة بتلك القوانين ولهذا شهدت قرارات مجالس المحافظات تداخلات كبيرة بينها وبين كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب فيما يتعلق بعزل وتعيين المدراء العاميين او اصحاب المناصب العليا وما يتعلق بسن وفرض الرسوم وجباية الضرائب فكان من هذه المجالس ان تتوجه بالسؤال والاستفسار الى المحكمة الاتحادية العليا ومجلس شورى الدولة لغرض معرفة حدود اختصاصها(**أميل جبار عاشور،٢٠١٦ ،ص ١١٣**)، وكذلك افات ادارية تجسدت في منظومة الفساد والبيروقراطية ، اذ يشكل الفساد الاداري عبئا ثقيلا على موارد السكان المحليين ويخلق حالة عدم الرضا عن الخدمات العامة ويقوض الثقة في المؤسسات العامة ويضعف ويقلل معدلات النمو والاستثمار التجاري ويعد مرضا مزمنا ناتجا عن التقاليد المحلية ، ويستعمل القادة السياسيون فهم المواطنين المتسامح تجاه الفساد كعذر لعدم قيامهم بأي شيء بهذا الصدد مما ينعكس على اداء الخدمات العامة والمجتمع المحلي على وجه الخصوص (**البنك الدولي ، ٢٠١٥،ص٢٥**) ،كما ان ظاهرة الفساد باتت تشخص سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصه أو هو الخروج عن القانون والنظام العام ، وانعدام الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية للفرد او لجماعة معينه ويأتي من ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغياب الحريات وعدم تطبيق معالم النظام الديمقراطي وضعف الاعلام والرقابة بمختلف أشكالها (**سعاد عبد الفتاح محمد ،٢٠١٨**) ،ويعد الصراع السياسي على السلطة من عوامل تفشي الفساد في مفاصل ومؤسسات الدولة واحتدام هذا الصراع على صعيد السلطة ترتب عليه ظهور مراكز حكومية عديده متناقضة المصالح ومدعومة بفصائل مسلحه وغياب الدور المباشر والفعال في مؤسسات الردع الضبطية (**وصال نجيب العزاوي ،٢٠١٨**) ،كذلك الحرص على شخصنة المؤسسات وتنصيب الاشخاص بدلا من تنصيب المؤسسات وتطويرها ، كما أن انعدام مأسسة المناصب من عوامل تفشي الفساد (**عامر حسن الفياض،٢٠١٦**) ،اما مظاهره فإنها تتمثل في الشكوى من الروتين الحكومي والبيروقراطية الوظيفية وضعف اجهزة الرقابة وتخلف الاجراءات الادارية وعدم مواكبتها لروح العصر وحاجات المجتمع ، وفقدان التنسيق بين اعمال الادارات المحلية ، وعدم وجود التسهيلات في انجاز المعاملات الادارية والخدمية مع انتشار الرشوة وغير ذلك من المظاهر(**عبد الرزاق الشيخلي ، ٢٠٠١،ص١٦٩**) ومن الامثلة الأبرز عن ذلك هو حل مجلس ادارة مطار النجف الاشرف عام ٢٠١٨ من قبل مجلس الوزراء ؛ بسبب المخالفات القانونية وشبهات الفساد في ادارة

المطار كون المطارات منافذ حدودية تخضع لرقابة السلطة الاتحادية وليست المحلية ، وقد حسم مجلس محافظة النجف الاشرف ذلك في مؤتمره الذي عقده وقد اعلن فيه عن حسم الملف مع رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في ابقاء ادارة المطار وواردات الى الحكومة المحلية لحين احالته الى فرصة استثمارية **(مطار النجف الاشرف الدولي ، ٢٠١٧)** ، اما البيروقراطية فباتت هي الأخرى باباً من أبواب الفساد في المؤسسات العامة والتي تؤثر في سير اداء مجالس المحافظات وتتمثل بصعوبة الاجراءات الادارية في كافة المؤسسات المحلية على اختلاف مستوياتها وصعوبة تمرير مشروعات القوانين والمعاملات اليومية لكثرة الاجراءات الادارية والروتينية , وضعف الجهاز التنفيذي للإدارات المحلية وعدم تفهمه للواقع على أرض الواقع **(عبد الرزاق الشيخلي،١٦٩،٢٠٠١)** وبما أن المؤسسات المحلية تعد جزءا من مؤسسات الدولة وكونها تسهم في تشكيل مواضع سياساتها **(جابرييل إيه.آلموند ،جي. بنجهام باويل الابن،١٩٩٨،ص٣٥)** ، فأنها تتطلب الوسائل التقنية بمختلف انواعها التي تكون هيكلها العام الذي يمثل نشاطات الافراد في عملية جماعية موحدة تسعى لتسيير العمل في المؤسسات ، لذلك فالفرد محكوم بالخضوع التام لهذه الوسائل التقنية بوصفها متأتية من أعلى مؤسسة في الدولة ، وصولاً إلى اصغر مؤسسة فيها ؛ لأن غياب هذه الوسائل التقنية يساعد على تفشي ظاهرة البيروقراطية وينتج انتشاراً في الفساد بكل مفاصل مؤسسات الدولة **(صادق الاسود١٩٩٠، ص ٢٢٤-٢٢٥)** ، ومن الامثلة على الفساد ما اعلنته محافظة بغداد في مشروع الوقود المجاني لأصحاب المولدات الأهلية والذي فشل بسبب سرعة صدور القرار وقد استهلك نتيجة هذا القرار الخاطئ اموالا ضخمه قدرت ب (٥٠٠) مليون دولار امريكي ذهبت كلها دون فائدة ، اذ بلغت نسبة النجاح ٣٠٪ ويعود السبب كما بينه رئيس اللجنة الادارية في مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي الى انه ظهر في العاصمة (١٠) ألفاً مولدة اهلية حكومية وربع هذا العدد غير مسجل لدى وزارة النفط والكهرباء والمجالس البلدية ، وبعضها يدار من دون جهة منظمة وبذلك اصبحت المولدات الأهلية بديلا من الكهرباء الوطنية تعمل دون قانون أو رقابة وإن وجدت فأنها ضعيفة جدا فضلا عن انتشار الرشوة بين اصحاب المولدات والاجهزة التنفيذية وظهور مشاكل في شحة الوقود اذ اصبح اللتر الواحد يباع بما يزيد عن (١،٢٥٠) ألف ديناراً بعد ان كان سعره (٤٠٠) دينار في المحطات الحكومية **(سعدون الجميلي ،٢٠١٤،ص١١٢-١١٣)** ، وبذلك فأن المؤسسات التنفيذية يتواجد فيها الفساد بنسبة كبيرة ، مما ينعكس ذلك على اداء مجالس المحافظات والسكان المحليين، كذلك تعدد جهات الرقابة ، اذ ان تعدد الاجهزة الرقابية في الدولة لا يؤدي الى تحقيق اهداف الرقابة ويلاحظ في العراق وجود اكثر من جهاز رقابي (هيئة النزاهة ،ديوان الرقابة المالية ،مكتب المفتشين العمومين ، مجلس النواب، مجلس المحافظة ،المحافظ وما سواها) ، فهذا التعدد يؤدي الى تشتيت السلطات والصلاحيات بينها ويجعلها غير فعاله بخلاف فيما اذا كان هناك جهاز رقابي واحد يتمتع باختصاصات واسعه وصلاحيات تمكنه من تحقيق اهدافه**(سامي حسن نجم،٢٠١٤،ص٥٤٢-٥٤٣)** ، فضلا عن ذلك يؤدي هذا التعدد الى عدم تمكين الاجهزة الرقابية من القيام بالخدمات المكلفة بها وما يصاحب هذه الرقابة من ضعف وعدم تفهمها للمشاكل المحلية **(عبدالرزاق الشيخلي،مصدر سبق ذكرة ،ص ١٧٠)** ، إذ نجد هذا التعدد في قانون المحافظات النافذ اذ منح صلاحية الرقابة لأكثر من جهة فأعطى لمجلس النواب حق الرقابة على اعمال مجالس المحافظات ، ومنح المحكمة الاتحادية العليا الفصل في

المنازعات التي تثار بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم ومنح محكمة القضاء الاداري النظر في قرارات انهاء العضوية الصادر بحق اعضاء المجالس ، والمشرع هنا جانب الصواب ، اذ كان عليه ان يوحد الجهة التي يتم الطعن امامها في المسائل التي تتعلق بقرار الاقالة ، فهو جعل حق الطعن بقرار اقالة رئيس المجلس والمحافظ امام المحكمة الاتحادية العليا وجعل حق الطعن بقرار انهاء عضوية اعضاء المجلس امام محكمة القضاء الاداري **(المادة (٦/ثالثا)من قانون المحافظات النافذ، ٢٠٠٨)** ، كما نجد ان نظام الحكم المحلي يعتمد وبشكل كبير على الاساليب الادارية والفنية المتبعة ، فأنها اذا لم تكن سليمة رشيدة فأنها تسيء الى هذا النظام ومن ثم الى شكل النظام السياسي القائم في المجتمع وهذا يعني ان الحكم المحلي قرار سياسي وممارسة ادارية وفنية**(مصطفى الجندي ، ١٩٨٧، ص١٥٩)** ، ولمعالجة هذه القيود التي تعاني منها الحكومات المحلية في العراق تدريب الموظفين العاملين واعضاء المجالس المحلية على أساليب الحكم اذ ان الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي ستربي الناخبين وهم ينتخبون اعضاء مجالسهم المحلية تربية سياسية وتدربهم على ممارسة العملية الديمقراطية وانتخاب ممثليهم في البرلمان ، مما يعزز ذلك من فعالية الرقابة في تحقيق اهدافها فهي خير مدرسة لتثقيف السكان المحليين وتعويدهم على اتباع المفاهيم الديمقراطية وتتم آلية التدريب من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية والمناقشات الهادئة ولغة الحوار السليم البعيدة عن الصخب والتبطيل والدعاية السياسية ، مما تدفع المجتمع الى التعود على احترام اراء الاخرين وعقد المؤتمرات التي يشترك فيها اعضاء المجالس المحلية ، فأن شعور اعضاء هذه المجالس بالدور الذي يقومون به في ادارة وتنظيم مؤسساتهم من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد من اشعارهم بحقوقهم الوطنية والفردية **(عبد الرزاق الشخلي ،مصدر سبق ذكرة، ص١٧٩)**، وتأتي استجابة الحكومة المحلية واعضاءها بشكل يتناسب مع حاجات الناخبين من خلال تلقيها صور دقيقة لهذه الحاجات وحصول الناخبين على صور واضحه عن نشاطات الحكومة ، فالتواصل بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية مع الناخبين ومراقبة هذه الحكومة للتأثيرات الموضوعية لسياساتها وجمع المعلومات حول بدائل السياسة امور مركزية في اي نظام ديمقراطي **(ستيفن د. تانسي ،نايجل جاكسون، ٢٠١٦، ص٢٥٥)** ، فإشراك المواطنين وتدريبهم على اختيار ممثليهم في المجالس المحلية ينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية ويساعد في تحقيق التنمية السياسية عن طريق تقوية الفهم السياسي لدى المواطن ويساعده ذلك على التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفاء ومناقشة القضايا المهمة **(كواشي عتيقة،٢٠١١، ص ٧١-٧٢)** ، وترتكز هذه التنمية السياسية على نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة من خلال التنشئة السياسية ومراعاة التقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجماهير والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وتحقيق الديمقراطية مما يؤدي الى تعزيز الدور الرقابي **(عماد محمد العاني، محمد معتوق عبود،٢٠١٤، ص٢١)** ، ومن تجارب الدول المتقدمة في نظام اللامركزية الادارية نجد ان العديد من الدول الاوربية قامت بتدريب موظفي واعضاء المجالس في الحكومات المحلية على الاعمال الادارية والقانونية والسياسية والمالية ، وكثير من هؤلاء الاعضاء هم من السياسيين الذين ينتخبون من قبل المواطنين بموجب القائمة التي يطرحها الحزب ولغرض قيام هؤلاء الاعضاء بواجباتهم ، فأن هذه الدول تعمد الى تدريبهم وتعليمهم ففي السويد انشئت مدرسة لتدريب موظفي

الحكومات المحلية ونظمت دورات خاصة بهم على مستوى عال ، لغرض اكتساب الخبرة الادارية في هذا المجال وكذلك في انكلترا هناك مدارس لتدريب الموظفين المحليين لتنفيذ واجبات الحكومة المحلية(**محمد فائق محمود، مصدر سبق ذكرة ، ص٣٤-٣٥**) ، وتعاني مجالس المحافظات في العراق نقصا كبيرا من الاداريين الكفؤين فلا بد من معالجة المشكلة بفتح مدارس حكومية ، لتدريب موظفي الوحدات المحلية في مختلف العلوم الادارية والمالية وانشاء مجلس الخدمة العامة الاتحادي وربط هذه المدارس به كونه الجهاز المسؤول عن كافة موظفي الدولة، كذلك تفعيل دور المشاركة السياسية للمواطن المحلي ، اذ تعني المشاركة السياسية انشغال واسهام المواطن بالمسائل السياسية العامة داخل نطاق مجتمعه ، سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأثير أو الرفض أو المقاومة أو الاعتراض(**معمر مهدي صالح الكبيسي، ٢٠١٠،ص ٣٧٥**) ، اذ تعرف انها مرحلة اولية لبناء الوعي عن طريق العمل في الهياكل المؤسساتية من جانب المسؤولين المنتخبين من اجل تحقيق التوافق في اصدار القرارات وتحقيق الشرعية والقبول وتبديد المخاوف المجتمعية (**Arend Lijphart.1968.P16**) ، كما يحتل المواطن في المجتمعات الديمقراطية اهمية كبيرة كونه الناخب والمرشح والمعارض ومنظم الحملات الدعائية والناشط الفاعل في العمل الجماعي وعضو حزب ومراقب سياسي ، فهو القوة الدافعة للعملية الديمقراطية (**عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان، ٢٠١٤،ص٣٧**) ، فمنذ عام ٢٠٠٣ الى الآن يشهد الواقع السياسي والاداري في العراق سيطرة كيانات سياسية لها اليد العليا في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة والمحلية ، بما لا يسمح بالمشاركة للمواطن في رسم وصنع القرارات المحلية ولذلك سارعت الكثير من الطاقات العراقية الى الهجرة أو بقيت اسيرة لهذا المشهد، مما ولد حالة من الاحباط المجتمعي بسبب عدم التعامل مع تلك الشريحة المهمة في المجتمع واشراكهم في عملية صنع القرار السياسي والاداري والاكتفاء بمجاميع حزبية عادة ما تمثل وتعكس اراء قواها السياسية من دون تمثيل حقيقي لإرادة المجتمع في الحق بالمشاركة للجميع (**عماد صلاح الشيخ داود،علي عبد الرزاق شنشول ،٢٠١٧ ،ص٧٧-٧٨**) ، اذ تسعى مشاركة المواطن في صنع القرار الى الوفاء بمتطلبات الديمقراطية وتقلل من الخلافات بين الفرقاء السياسيين ، مما يؤدي الى اتخاذ قرارات تفاعلية تحظى بقبول ورضا جماهيري ، ويجعل الحكومة المحلية اكثر انضباطا وثقة بالحكومة المركزية ، مما يزيد من مصداقية عملها ويزيد ذلك من فاعلية الرقابة ، وتسهم كذلك مشاركة المواطنين الى ايصال قضايا المواطن واهتماماته الى المسؤولين المحليين وتوفر المعلومات والاحصائيات لدى المواطن مما يزيد من عملية فهم وادراك القضايا والمشاكل التي تهم امور الناس واحتياجاتهم ، وبذلك يتضح أن مصلحة الحكومة المحلية تتطلب منها أن تبقى على اتصال مستمر مع المواطن وقضاياه ومتى ما فقد المواطن ثقته بالحكومة المحلية فقدت الحكومة شرعيتها وقدرتها على استمرارها بالعطاء وخدمة المواطن(مؤسسة السفراء للتنمية والتطوير، ٢٠١٠ ، ص١٧) ، وبسبب فشل البرامج السياسية ونتيجة الفساد والعجز في مخرجات الفاعلية والأداء دفع ذلك نسبة من المواطنين الى توليد معطيات ثقافية جديدة كثقافة البدائل والخيارات السياسية المتنوعة ذات الانتماءات الايديولوجية ، مما اصبح الولاء لهذه الجهات اكثر منه للمجتمع المحلي ومؤسساته وبذلك جرى اضعاف المشاركة للمواطن المحلي (**احمد عبد الله ناهي ،خضر عباس عطوان مصدر سبق ذكره ،ص٤٧**) ، فالطابع الفكري والاجتماعي للحركات السياسية في العراق غالبا طابع اسلامي محافظ أو اسلامي شعبوي أو ليبرالي –علماني

ضعيف **(فريق ابحاث،بيروت ،٢٠١٠)** ، وغالبا ما يهمل دور الافراد عند مناقشة كيفية صنع السياسات العامة وتشريع القوانين واللوائح لبروز دور الاحزاب والجماعات المصلحية واللجان التشريعية ؟ وهذا الاهمال لا يتناسب والدور الحقيقي الذي يمكن ان يؤديه المواطن الفرد في مجال السياسات العامة واتخاذ القرارات المهمة فالموظفون في الوحدات المحلية هم الذين يصدرون القرارات ولكن الافراد يلعبون دورا مهما ومباشرا في صياغتها **(جيمس اندرسون، ب.س.ن، ص٦٧)** ،اذ تتأثر جودة الحكم المحلي بشفافية صنع القرار واشراك الناس المحليين والمجتمعات المحلية في صنع القرار وامتثال المسؤولين والمواطنين للقواعد المتعلقة بنطاق السلطة وممارستها ، وتعزيز مشاركة هذه المجتمعات يخلق الفرص لدخول اعضاء هذه المجتمعات وممثليها في حوار مع المسؤولين الحكوميين بغية تحديد المشاكل المحلية وترتيب اولوياتها وحلها **(احمد بعلبكي، ٢٠٠٩ ،ص٨٦-٨٧)** ، وذلك يتطلب تفعيل دور المواطن المحلي الذي له الحق في محاسبة الاشخاص الذين انتخبهم واقصاء المقصرين منهم من مناصبهم ، اذ ان ترك مجالس المحافظات بدون رقيب او حسيب سيقتل العملية الديمقراطية في العراق ؛ لأنه يصبح من الصعب في المستقبل اقناع المواطن المحلي في المشاركة في الانتخابات ثانية في ظل استمرار تجاهل متطلباته **(علي جاسم السواد بغداد ،٢٠١٤)** ، ويجري ذلك من طريق زيادة الجهد الاعلامي وقيام منظمات المجتمع المدني بتوعية وتثقيف الجماهير المحلية حول اهمية المشاركة في صنع القرارات المحلية ، واشعارهم بدورهم المهم والفعال في الانتخابات ، وما يفرضه عليهم الواجب الاخلاقي والوطني في انتخاب ممثليهم في الحكومات المحلية على اساس الكفاءة والنزاهة .

الخاتمة Conclusion

يمكننا القول بأن تجارب الحكم المحلي والمجالس المحلية وتدريب اعضاء المجالس المحلية على أساليب المحاكاة مع الدول المتقدمة والعراق هو محاولة في نموذج الدراسة في تطوير عمل المجالس المحلية المنتخبة التي تضم سكان الوحدة المحلية وهم يمثلون الركيزة الاساسية في عمل الحكومات المحلية ، كما يجري في جميع دول العالم ، إذ تعتمد تجربة المحاكاة على ادارة اساليب الحكم المحلي بهدف تقديم الخدمات وإدارة التنمية المحلية وإشراك جميع المواطنين في حكم السلطة على قاعدة الكفاية والمساواة ، لا سيما وان البعد الاقتصادي والتنموي للحكم المحلى يمثل العلمية التنموية التي تروم تطوير مؤشرات المشاركة الشعبية والسياسية من خلال العمل السياسي الديمقراطي التشاركي ، فضلا عن زيادة فعالية الإدارة في تقديم الخدمات بتكلفة أقل وبكفاءة أعلى وتقوية الوحدة الوطنية، وتدعيم بناء الأمة عن طريق تحقيق رغبات وتطلعات المواطنين بتوفير الخدمات الضرورية وإشراكهم في إدارة شئونهم المحلية وتقليل الشعور بالظلم ، وتدريب وتأهيل القيادات المحلية للمشاركة بفعالية في المستويات الأعلى للحكم ، وكذلك التوأمة التدريجية بين الدول المتقدمة ودول العالم النامي التي تحولت من نظم مركزية الى نظم اللامركزية السياسية والإدارية بدافع ضمان التطبيق السليم ولتجاوز محنة حدوث التغييرات الفجائية أو حالة الارباك التي قد تحدث في اداء عمل الوحدات الادارية ، كما نجد في مجال التدريب على اساس الحكم في العراق من أجل تجاوز محنة النقص الكبير الحاصل في إعداد القيادات السياسية والإدارية الكفؤة التي تعمل في المركز والمحافظات من طريق عمل المجالس المحلية كما يجري في باقي الدول النامية ، على العكس من الدول المتقدمة التي حظيت

باهتمام واسع وكبير في تفادي مشاكل ضعف الادارة ، فضلا عن تجاربهم الناجحة في فتح مؤسسات الاعداد والتدريب والتأهيل المؤسسي من أجل التعليم والتعلم على مهارات القيادة والإدارة . كون الأخيرة تمثل مركزا التعاون والتنسيق الذي يجري ما بين المستويات الحكومية المختلفة في تحمل مسؤولية الارتقاء بتلبية الخدمات واحتياجات المواطنين كافة .

الاستنتاجات: Conclusion

تكمن استنتاجات البحث في ضرورة صيرورة مؤسسات مهنية ومدارس خاصة وفعاله تملك صلاحيات في اعداد قادة محليين ، مع التخطيط المسبق لهذه البرامج التدريبية ، اما بالنسبة للعراق فلا بد من تجاوز معوقات عمل أداء النظام السياسي الديمقراطي الاتحادي بشكل عام ، وبما ان نظام الحكم المحلي يشكل جزءا من هذا النظام فقد تأثر بهذه المعوقات التي ادت بالنتيجة الى ضعف وتراجع في الاداء الاداري مع تلكؤ عمل هذه المجالس المنتخبة وعدم اداء رسالتها واهدافها تجاه السكان المحليين . مما يتطلب العامل على تطبيق نماذج المحاكاة في التأهيل والتدريب والإعداد المؤسسي من أجل الوصول إلى مخرجات العمل الخدمي الحقيقي على المستوى الاتحادي الوطني تارة ، وعلى مستوى الإدارات المحلية الموجودة في المحافظات والاقاليم وما سواها من وحدات محلية تتطلب صيرورة برامج حقيقية قادرة على الانجاز والاحتواء لجميع شرائح المجتمع كافة حاضراً ومستقبلاً .

التوصيات: Recommendations

وتكمن توصيات البحث في العمل على :

١ـ مكافحة انتشار الفساد الاداري والمالي والعمل بمبدأ المسائلة والشفافية في تطبيق اساليب المحاكاة على ادارة الحكم المحلي كما يجري في الدول المتقدمة .

٢ـ معالجة ضعف الثقافة الديمقراطية وتطوير مستويات الوعي والمشاركة مجتمعية الفعالة لبناء مجتمع ديمقراطي مدني حر .

٣ـ بناء المناخ الديمقراطي وتعدد الاجهزة الرقابية وضعف المشاركة السياسية ابرز تحديات تطبيق اساليب المحاكاة في الادارة مقارنة بالدول المتقدمة .

٤ـ بناء الارادة الحقيقية من جانب القيادات المجتمعية في الاخذ بنماذج الدول المتقدمة في تطبيق اللامركزية ، وتوجههم نحو المحاكاة كاستجابة حقيقية وفعلية من أجل احتواء ضغوط الاصلاح الخارجية أو الداخلية .

٥ـ معالجة النقص الحاصل في منظومة الوعي لدى الموظفين المركزيين والمحليين بأهمية التخطيط الاستراتيجي في ادارة اساليب الحكم المحلي ، والاعتماد على اليات التنفيذ للدور الحكومي المركزي بالتعاون مع الاجهزة المحلية ، مما يؤدي الى تكاملية وتفاعل انجاز وظائف ومهام التنمية الوطنية مع التنمية المحلية.

مناقشة نتائج البحث:

وتكمن نتائج مناقشة البحث في الآتي :

١- ضرورة نشر الديمقراطية وحق الاختيار لدى المواطنين واشراك العاملين في مجالس المحافظات والاقاليم بالدورات التدريبية وورش العمل للتعرف على افكار المشاركة والعمل والمسؤولية المجتمعية .

٢- الاهتمام بتطوير الثقافة القانونية لأعضاء المؤسسات المحلية من خلال طباعة لدستور وتفسيراته وشرح الانظمة الداخلية للمجالس المحلية وعملها والقيام بالزيارات الميدانية مع توفير مدارس متخصصه لتخريج قيادات مجتمعية اسوة بالدول المتقدمة.
٣- الحاجة لوجود نظام فعال يسمح للأفراد بالتعبير عن آراؤهم وافكارهم وكيفية الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الاخرى وحوكمة المؤسسات في المشاركة بعملية صنع القرارات التي تخدم حاجات المجتمع المحلي .
٤- العمل على توعية السكان المحليين بواجبهم الانتخابي ليتمكنوا من اختيار اعضاء المجالس المحلية من ذوي الخبرة والكفاءة والمؤهلات العلمية بعيدا عن المؤثرات الخارجية والقيام بعملية التثقيف لدور المرأة ومشاركتها في عضوية المجالس المحلية .
٥- اعطاء قدر ذات اهمية من الاستقلالية للمجالس المحلية في اختيار وعزل مدراء الدوائر المحلية والقيادات كافة على عنصر المهنية والنزاهة والكفاءة لضمان وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

قائمة المصادر List of sources

أولاً : الدستور والقوانين والقرارات :

First: the constitution, laws and resolutions

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥
٢. قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته .
٣. مطار النجف الاشرف الدولي ، كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ،العدد ق/٧٥/١/٢، ٠٣٧٠٩في٢٠١٧/١١/١٩

ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :

Second: Arabic and translated books:

١. أحمد رشيد : الإدارة المحلية :المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية , دار المعارف , القاهرة , الطبعة الثانية ١٩٨١ .
٢. فرح ضياء حسين، الحكومات المحلية ،ط١ ، دار الهاشمي للكتاب الجامعي ، بيروت
٣. احمد بعلبكي ،نصوص حول المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية ،ط١،سلسلة دراسات عراقية ،بغداد ،٢٠٠٩ ،ص٨٦-٨٧
٤. احمد عبد الله ناهي ،خضر عباس عطوان ،السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٧
٥. فرح ضياء حسين، الحكومات المحلية ، ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، بغداد ، ٢٠١٦
٦. احمد بعلبكي ،نصوص حول المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية ،ط١،سلسلة دراسات عراقية ،بغداد ،٢٠٠٩ ،ص٨٦-٨٧
٧. احمد عبد الله ناهي ،خضر عباس عطوان ،السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٧
٨. جابرييل إيه.آلموند ،جي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبدالله،ط١،الدار الاهلية للنشر والتوزيع،عمان،١٩٩٨،ص٣٥
٩. جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ،ترجمة عامر الكبيسي ،ط١،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،ب.س.ن ، ص٦٧

١٠. ستيفن د. تانسي ،نايجل جاكسون ،اساسيات علم السياسة ،ترجمة محيي الدين حميدي ،ط١ ،دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ،٢٠١٦ ،
١١. سعدون الجميلي ، الفساد الاداري والمالي مفاهيمه وتطبيقاته ،ط١،مؤسسة ثامر العصامي للنشر ،بغداد،٢٠١٤ ،ص١١٢-١١٣
١٢. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،١٩٩٠، ص ٢٢٤-٢٢٥
١٣. عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان ،أثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي ،ط١،دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع ،بغداد ،٢٠١٤ ، ص٣٧
١٤. علي جاسم السواد ،انهيار هيكل الاستبداد ،ط١،دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع ،بغداد ،٢٠١٤ ،ص٤١
١٥. علي عبد الرزاق الخفاجي، الحكومات المحلية وصنع السياسة العامة في العراق ، ط١،مكتبة السنهوري،بغداد،٢٠١٤،ص ١٦٢
١٦. عماد محمد العاني،محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية (مفاهيم-مداخيل –تطبيقات) ، ط١، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٤، ص٢١
١٧. ماجد راغب الحلو، القانون الاداري، ط١،دار المطبوعات والمعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،ب.س.ن ،ص٩٥
١٨. مازن ليلو ماضي، القانون الاداري ،، ب.ط. ، بلا دار نشر،دهوك ،٢٠١٣ ، ص١١٣
١٩. محمد علي الخلايلة، الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من (الاردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة تحليليه مقارنه)، ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،مصر، ص ١٠٧
٢٠. مهدي صالح الكبيسي، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية(دراسة مقارنه)، ط١،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت ،٢٠١٠،ص ٣٧٥
٢١. مؤسسة السفراء للتنمية والتطوير ،دور المجالس البلدية في رسم السياسة المحلية ،٢٠١٠ ، ص١٧
٢٢. نقلا عن منير محمود الوتري، في القانون الاداري ،ط١،مطبعة المعارف ،بغداد ، ١٩٧٦،ص٥،
٢٣. هاني علي الطهراوي ،القانون الاداري ، ط١،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٩ ، ص ١٤٧
٢٤. مصطفى الجندي ،الادارة المحلية واستراتيجيتها،ط١،منشأة المعارف،الاسكندرية،١٩٨٧
٢٥. يوسف الحسن، دراسات في الادارة والحكم المحلي، ط١،دار النهضة العربية للنشر،القاهرة ،١٩٧٥
٢٦. رباح مجيد محمد الهيتي ،ثقافة الفساد الاداري في العراق،ط١،مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت ،٢٠١٢
٢٧. ريتشارد هيجوت ،نظرية التنمية السياسية ،ترجمة حمدي عبد الرحمن و محمد عبد الحميد ،ط١،المركز العلمي للدراسات السياسية ،الاردن ،٢٠٠١ ، ٢١٢
٢٨. سليمان الطماوي : الوجيز في القانون الإداري (دراسة مقارنة) ط١، دار العربية، مصر، ١٩٨٩

٢٩. علي خطار شنطاوي ، الادارة المحلية ، ط١،دار وائل للنشر، الاردن ،٢٠٠٢
٣٠. عبد المنعم فوزي ، مالية الدولة والهيئات المحلية ط١، ب.د.ن ، الإسكندرية ١٩٦٤
٣١. راؤول بليندنباخر، شاندرا باسما ، حوارات حول الحكومة المحلية ومناطق المدن الكبرى في الدول الفيدرالية ، ترجمة مها بسطامي ، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمركز الدراسات الفيدرالية ، اوتاوا ، ٢٠٠٧
٣٢. سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطورات المعاصرة، ط١، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهره،٢٠٠٩
٣٣. فائز عزيز اسعد ، نظرة في النظم الدستورية والسياسية العراقية الماضي والحاضر والمستقبل ، ط١،دار البستان للصحافة والنشر، بغداد ، ٢٠٠٥،
٣٤. محمد فائق محمود، تقرير عن الحكومات المحلية في اوربا ،ط١،مطبعة الادارة المحلية ،بغداد ،١٩٦٧،ص٣٤ .
٣٥. محمد محمد بدران ، اسس تمويل الحكم المحلي ومصادره ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٨٣ ، ص٢٥
٣٦. محمد ابو سعود، التنظيم القانوني للهيئات والمرافق المحلية دراسة مقارنة ، ط١، دار النهضة العربية ،القاهره، ١٩٨٥

ثالثا – البحوث والدراسات ::Third - Research and Studies

١- أميل جبار عاشور، مبدأ اللامركزية الادارية وأسس تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية ومجالس المحافظات العراقية ،مجلة الخليج العربي ،العدد(٣-٤) المجلد الرابع والاربعون، ٢٠١٦ .
٢- فريق ابحاث، صراع المركزية واللامركزية في البصرة ٢٠٠٣-٢٠٠٩،،دراسات عراقية،ط١، ،بيروت،٢٠١٠
٣- حيدر الفريجي ، تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الحكومات المحلية (العراق انموذجاً)، بحث منشور في مجلة الملتقى، السنة الثالثة ،العدد١١ ، ٢٠٠٨
٤- سامي حسن نجم ،تعدد الاجهزة الرقابية في العراق واثرها على فاعليتها دراسة مقارنة ،بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد الثالث ،العدد الحادي عشر، جامعة كركوك ،كلية القانون والعلوم السياسية ،٢٠١٤ ، ص٥٤٢-٥٤٣
٥- سعاد عبد الفتاح محمد ،الفساد الاداري والمالي مظاهره /سبل معالجته حالة تطبيقية في لجنة احتساب فترة الفصل السياسي للمشمولين بقرار احتساب الضرر والفصل السياسي ،بحث منشور في موقع هيئة النزاهة www.nazaha.iq ب.ت.ن
٦- عماد صلاح الشيخ داود ، علي عبد الرزاق شنشول، مشكلات المشاركة في ادارة الحكومات المحلية النساء والشباب انموذجا في ضوء القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة قضايا سياسية ،العدد ٥٠، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧ ، ص ٧٧-٧٨
٧- البنك الدولي ،تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط ،ط٢، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ،٢٠١٥،ص٢٥
٨- بيومي محمد غازي، لامركزية الادارة التعليمية في كل من انكلترا واليابان وامكانية الافادة منها في اصلاح ادارة التعليم في مملكة البحرين، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، ٢٠٠٧ ،

٩- حنان عبد القادر خليفه، التخطيط الاقليمي ودوره في التنمية المحلية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهره ، ٢٠١٦،ص ٣
١٠- سليمان نجدة ابراهيم ، الاتجاهات الجديدة في الادارة التعليمية المحلية في بعض الدول المتقدمة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهره ، مصر ، ١٩٩٨،
١١-عبد الكريم نهى حامد، عملية صناعة السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة العلوم التربوية، معهد البحوث والدراسات التربوية ، جامعة القاهره، ١٩٩٧،
١٢- مجموعة باحثين ، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ ديمقراطية متأرجحة ،مركز حوكمة للسياسات العامة،بغداد
١٣-ضياء صالح مهدي العطار، اللامركزية الادارية ودورها في تطوير التعليم العام بالعراق دراسة تحليلية مقارنة ،مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٤٠ ، سنة ٢٠١٨ ،

رابعا – الرسائل والاطاريح :

Fourth - Letters and theses:

١- كواشي عتيقة، اللامركزية الادارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنه، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٧١-٧٢
٢- سارة عبد مسلم حول ، الحكم المحلي في بريطانيا :دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،
٣- صوالح زينب ، علاقة الحكم المحلي بالحكم المركزي في الولايات المتحدة الامريكيية والمانيا دراسة مقارنة ، دراسة تحليلية مقارنه، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧

خامسا- الانترنت

Fifthly, The Internet

١- عامر حسن الفياض ندوة بيت الحكمة (العراق خيار اللامركزية الادارية او الأقلمة) ،يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٦/٨/١١ متاحة على الموقع الالكتروني
www.baytalhikma.com
٢- وصال نجيب العزاوي ،قياس جودة نظام الحكم انموذج فاعلية الاداء الحكومي في العراق ،بحث منشور على موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية https://www.iasj.ne تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٥/٢

سادساً-المصادر الاجنبية :-

Sixth: Foreign sources:

(1) Arend Lijphart.The Politic of Accommodation.Pluralism and Democracy in Nethrtland.University of Califonia press.1968.P16
2-GeorgeS.Blair.Government At the Grass-Roots.Palisades Publishers.California.1986.p14

The experience of training on simulation methods in Iraqi local government administration from developed countries

Dr. Ahmed adnan kazim **Msc. Ali Abbas Obaid**
College of Political Science

Abstract :

One of the important things that helping the members of local governance bodies and local units is embodied in all countries of the world to play their effective and positive role to be compatible with what they have adequate training on simulation methods of governance and taking responsibility towards the residents or natives of the local unit? And this method based on the significant fact that the local government system represented itself by political decentralization, which is a part of the political system of the supreme state and its administrative functions and technical interests that required a suitable coordination at the local level and the contribution of citizens who gaining the support from the higher authorities to make them more an affectivity, and for sake of the basic rule in assuming power for those who manage the institutions of political systems starts from the hierarchy of power, small localities reached to the pyramid of the comprehensive political system. And the proximity of this system to the local citizens, it is achieved through popular participation and popular control and other local concepts, to be the most prominent of which lies in training on simulation methods in governance as a basic part of the targets that the local government system seeks to achieve, which also decides by virtue of the legal means as enacted in the constitution or law that issued by conducting the political work in the whole state. It is resembled as a school for teaching democracy and political education for all citizens, as to be a paradigm for the school itself. It needs the teachers and students to implement the goals of the educational institution in comparing with the same methods that implicated in local governments too. So that, in every society, the competencies variety and diversity are very helpful factors, and this is reflected in the formation of the local council for governance. Thus, the number of political and administrative competencies in the local communities based on the elements suitable for leadership emerge, and the elected local councils in continuing in perform of their mission to prepare all citizens to assume local authority and establishing the new rules of peaceful and goodness democracy. The outcomes of problems of an underdevelopment, ignorance and poverty, which negatively affected on the specific goals that the local government system seeks to achieve for the future.

Keywords for research: (local government, local councils, simulation training)